هشام المباركي ومحمد الشريف خلال المؤتمر الصحافي للإعلان عن إطلاق بطاقة فيزا مسبقة الدفع للشركات (أحمد علي)

في إطار التزامه المستمر بتقديم منتجات مصرفية مبتكرة

«KIB» يطلق «فيزا» مسبقة الدفع للشركات

باهي أحمد

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB)، بالشراكة مع شركة فيزا، عن إطلاق بطاقة جديدة مسبقة الدفع للشركات، ليكون أول بنك يدشن هذه الخدمة في الكويت، والتي توفر حلا ذكيا وآمنا لإدارة المصروفات من خلال البطاقات الافتراضية والمنصات الرقمية.

ويمكن ربط البطاقة الجديدة بمنصة «Visa Commercial Pay» (VCP)، وتجمع البطاقة بين تقنيات الدفع الافتراضي الآمنة وإدارة المصاريف، مما يمنح الشركات أداة فعالة للتحكم في الإنفاق، وتعزيز الكفاءة، وتبسيط العمليات المالية، كما تتيح البطاقة الجديدة للشركات المرونة في إصدار عدد غير محدود من البطاقات الافتراضية باسم الشركة لموظفيها، على أن تتم تعبئتها جميعا من خلال بطاقة أساسية واحدة.

وتوفر البطاقة الجديدة مجموعة شاملة من المزايا، بما في ذلك إمكانية الربط مع المحافظ الرقمية مثل Apple Pay، والقبول العالمي، والتحكم المحكم في المصروفات، ورؤية تفصيلية للمعاملات، وتمكن هذه المزايا الشركات من متابعة المصاريف وإدارتها والموافقة عليها بشكل فوري وآمن، بما يسهم في خفض الأعباء الإدارية وتحسين إدارة المصروفات.

مرونة أكبر لبيئة الأعمال

وبهذه المناسبة، قال مدير عام الإدارة المصرفية التجارية في KIB، هشام المباركي: «يسرنا إطلاق بطاقة فيزا الجديدة مسبقة الدفع للشركات، والتي تجسد التزامنا بتقديم أحدث الحلول المصرفية الرقمية لعملائنا».

وأضاف المباركي: «تؤكد شراكتنا مع Visa حرصنا على الابتكار وتقديم حلول مصرفية تضع العميل في صميم أولوياتها. البطاقة تمنح الشركات مستويات غير مسبوقة من التحكم بالمصاريف ويزيد من كفاءة عملياتها المالية، كما تحقق مرونة أكبر في بيئة الأعمال، حيث توفر البطاقة خدمات ومزايا لا غنى عنها للشركات التي تسعى إلى تحسين إدارة تدفقاتها المالية وتحقيق أقصى درجات الشفافية والفعالية».

نماذج تشغيل أكثر ذكاء

بدوره، قال مدير عام إدارة الابتكار الرقمي وذكاء المعلومات في KIB محمد الشريف: «يأتي إطلاق هذه البطاقة في إطار توجه البنك نحو تمكين الشركات من تبني نماذج تشغيل رقمية أكثر ذكاء، قائمة على البيانات والحوكمة المالية الفعالة».

وأشار إلى أن الربط مع منصة «Visa Commercial Pay» يتيح للشركات رؤية آنية وتحليلا أدق لمصروفاتها، بما يدعم اتخاذ القرار ويعزز الامتثال والشفافية، مشير إلى أن «KIB» يؤمن بأن الابتكار الحقيقي لا يقتصر على توفير أدوات دفع متقدمة، بل يتمثل في بناء منظومة رقمية متكاملة تسهم في رفع كفاءة الأعمال وتسهيل نمو الشركات في بيئة رقمية متسارعة.

وسيلة أكثر كفاءة وأمانا

من جانبه، قال مدير عام شركة فيزا في الكويت محمد رياض: «يسعدنا إطلاق بطاقة فيزا مسبقة الدفع للشركات بالشراكة مع KIB، لنوفر للشركات المحلية وسيلة أكثر كفاءة وأمانا لإدارة المدفوعات والمصروفات».

وتابع قائلا: «من خلال الاستفادة من منصة Visa Commercial Pay، نوفر تكنولوجيا دفع افتراضية متقدمة وأدوات متطورة لإدارة النفقات، بما يساهم في تبسيط العمليات التشغيلية وتعزيز كفاءتها. هذه البطاقة تعتمد على تقنية Visa Commercial Pay، ما يوفر تكنولوجيا دفع افتراضية متقدمة وأدوات متطورة لإدارة النفقات».

وشدد على أن هذا الإطلاق يعكس التزام «فيزا» بدعم رؤية الكويت نحو اقتصاد رقمي مزدهر، وضمان استفادة الشركات بجميع أحجامها من مزايا المدفوعات الرقمية، ومؤكدا حرص «فيزا» على مواصلة العمل عن كثب مع شركائها، مثل KIB، لتعزيز الابتكار في مجال المدفوعات الموجهة لقطاع الأعمال، ودعم جهود الكويت في تنمية اقتصادها الرقمي.

الجدير بالذكر أن البطاقة الجديدة متاحة الآن لعملاء الشركات المؤهلين، وللتقديم عليها يمكن للعملاء زيارة فرع KIB للشركات وطلب إصدارها.

استناداً إلى أدائه المستدام على مدى أكثر من 24 عاماً بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية

«صندوق المركز العقاري» يحقق عوائد 9,7٪ في 2025

اختتم المركز المالي الكويتي «المركز» عام 2025 بأداء إيجابي لصندوق المركز العقاري، حيث حقق الصندوق عوائد إجمالية بلغت 9,7٪، موزعة بين 4,7٪ عوائد من التوزيعات النقدية و5,0٪ ناتجة عن النمو في القيمة الرأسمالية للأصول.

وخلال عام 2025 سجل الصندوق صافي أرباح بقيمة 7,2 ملايين دينار، بما يعادل 132,4 فلسا للوحدة، مدعوما بالإدارة النشطة للصندوق والأداء التشغيلي القوي لمحفظته العقارية، واستقرار الدخل من الإيجارات، إلى جانب تحقيق أرباح رأسمالية من إعادة تقييم وبيع بعض الأصول.

وبنهاية عام 2025 بلغت قيمة الأصول المدارة لصندوق المركز العقاري نحو 81,1 مليون دينار، فيما واصل الصندوق الحفاظ على استقرار معدلات الإشغال وجودة التدفقات النقدية من الإيجارات، ما انعكس إيجابا على مستوى العوائد المحققة.

وفي إطار التزامه بالاستدامة وتطبيق أفضل الممارسات البيئية، أعلن الصندوق أن برج الندى السكني حصل رسميا على شهادة LEED الذهبية، تقديرا لكفاءة المبنى باستهلاك الطاقة والمياه وجودة البيئة الداخلية واعتماد معايير البناء المستدام، ما يسهم في خفض التكاليف التشغيلية ويعزز القيمة طويلة الأجل للأصل ويواكب توجهات الاستثمار المسؤول المحلية والعالمية.

وباعتباره من أوائل الصناديق العقارية في دولة الكويت، يتمتع صندوق المركز العقاري بسجل أداء طويل يمتد لأكثر من 24 عاما، حيث بلغ معدل العائد الداخلي السنوي 7,7٪ منذ التأسيس، مع توزيعات نقدية شهرية منتظمة، ما يعكس متانة نموذج أعماله وقدرته على تحقيق عوائد مستقرة عبر مختلف الدورات الاقتصادية. ويدار الصندوق وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهو متاح للاستثمار أمام جميع المقيمين في دولة الكويت من مختلف الجنسيات، ضمن إطار تنظيمي متكامل يتمتع بمستويات عالية من الحوكمة والشفافية.

عبدالرحمن السند

وبهذه المناسبة، قال عضو الهيئة الإدارية لصندوق المركز العقاري عبدالرحمن سليمان السند: «تعكس نتائج عام 2025 كفاءة إستراتيجية الصندوق في تحقيق توازن فعال بين التوزيعات النقدية المنتظمة والنمو في القيمة الرأسمالية للأصول، من خلال إدارة احترافية لمحفظة عقارية متنوعة داخل السوق الكويتي. ويجسد هذا الأداء قدرة الصندوق على تلبية تطلعات المستثمرين الباحثين عن دخل دوري مستقر ونمو متوازن، لاسيما في ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق».

وأضاف: «ونواصل التركيز على تحسين الأداء التشغيلي وتعزيز كفاءة الأصول، بما يحقق قيمة مستدامة لمستثمرينا على المدى الطويل، ضمن إطار استثماري متوافق مع الشريعة الإسلامية، ونهج استثماري منضبط يركز على تعظيم القيمة من الأصول القائمة، والاستفادة من الفرص الانتقائية التي تعزز جودة المحفظة والعوائد طويلة الأجل. كما يعتزم الصندوق الاستمرار في تحسين كفاءة الأصول وإدارة رأس المال بمرونة، بما يدعم استدامة التوزيعات النقدية ويواكب تطورات القطاع العقاري المحلي».

وأشار السند في قراءة حول القطاع العقاري إلى أن القطاع يشهد فرصا واعدة في قطاع الإسكان في دولة الكويت، والقطاع الاستثماري مدفوعا بالاستثمارات المتنامية في البنية التحتية، والتطورات الهيكلية التي تعيد تشكيل هذه القطاعات.

ولفت إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد محورا رئيسيا للمستثمرين من المؤسسات والشركات العائلية ذات المحافظ العقارية الكبيرة يتمثل في إعادة هيكلة محافظهم لتكون أكثر استعدادا للمستقبل وتحقيق القيمة عبر إعادة التنظيم وفصل دور المستثمر عن دور مدير الأصول، بما يعزز الكفاءة التشغيلية ويرفع جودة العوائد على المدى الطويل.

ويواصل «المركز» من خلال صندوقه العقاري تقديم فرص استثمارية عقارية مدرة للدخل، مع توزيعات نقدية شهرية وهيكل استثماري يتمتع بالمرونة والسيولة، بما يتيح للمستثمرين بناء استثماراتهم تدريجيا دون التحديات التشغيلية المرتبطة بالتملك المباشر للعقارات. ويخضع صندوق المركز العقاري لإشراف منظومة متكاملة تشمل مدققين مستقلين، وأمين حفظ، ومراقب استثمار، ومسجل، بما يحد من المخاطر التشغيلية ويعزز ثقة المستثمرين.

ويؤكد «المركز» التزامه بمواصلة تطوير منتجاته العقارية وتعزيز مكانة صندوق المركز العقاري كأحد أبرز الصناديق العقارية المدرة للدخل في دولة الكويت. كما يمكن للمستثمرين الاكتتاب في الصندوق من خلال شركة «المركز»، أو عبر بنك الخليج بصفته موزع للصندوق، بما يعزز سهولة الوصول ويواكب تطلعات المستثمرين الباحثين عن حلول استثمارية مرنة.

أبرز مؤشرات الأداء

- العائد الإجمالي: 9,7٪.
- التوزيعات النقدية: 4,7٪.
- النمو في القيمة الرأسمالية: 5,0٪.
- صافي الأرباح: 7,2 ملايين دينار.
- ربحية الوحدة: 132,4 فلسا.
- قيمة الأصول المدارة: 81,1 مليون دينار.
- سجل أداء يمتد لأكثر من 24 عاما.

المركز MARKAZ
تنويه هام
بيانات عن صندوق "المركز" العقاري

الأسواق المالية تحافظ على هدوئها.. والأسهم الأميركية تتعافى وتنهي تداولات الأسبوع الماضي على ارتفاع

«الوطني»: الأسواق تسعّر خفض الفائدة مرتين بنهاية 2026

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني أن طلبات إعانة البطالة الأولية في الولايات المتحدة تراجعت خلال الأسبوع الماضي، في إشارة إلى استمرار محدودية وتيرة تسريح العمالة على الرغم من المخاوف بشأن تباطؤ سوق العمل، إذ انخفض عدد الطلبات الجديدة بمقدار 9 آلاف طلب ليصل إلى 198 ألف طلب في الأسبوع المنتهي في 10 يناير، وهو مستوى جاء دون التوقعات وأقل من قراءة الأسبوع السابق.

وأشار التقرير إلى أن هذه البيانات تعزز صورة اقتصاد يتسم بنمط «تراجع كل من معدلات التوظيف والتسريح»، حيث يظل التوظيف ضعيفا نسبيا، في حين تبقى معدلات التسريح والبطالة عند مستويات متدنية، ولاتزال الأسواق تسعر احتمال خفض سعر الفائدة مرتين بحلول نهاية العام.

ولفت تقرير البنك الوطني إلى أن مدعين فيدراليين فتحوا تحقيقا جنائيا بحق رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، بشأن مشروع تجديد مقر البنك المركزي في واشنطن، الذي تجاوزت كلفته 2,5 مليار دولار، وكذلك بشأن شهادته ذات الصلة أمام الكونغرس.

وأوضح باول أن هذه الخطوة تعكس حالة الإحباط المستمرة لدى الرئيس دونالد ترامب إزاء تردد البنك المركزي في خفض أسعار الفائدة بالوتيرة التي يطالب بها، فيما حذر مراقبون من أن هذا التحقيق قد يقوض استقلالية الاحتياطي الفيدرالي، ويضعف الثقة في الاقتصاد الأميركي، ويزيد من مخاطر تجدد الضغوط التضخمية، فضلا عن تكثيف الضغوط على هيمنة الدولار كعملة احتياطية عالمية ورفع تكاليف الاقتراض الحكومي.

وقد عبر بعض الجمهوريين عن مخاوف مماثلة، من بينهم السيناتور توم تيليس، الذي تعهد بمعارضة أي ترشيحات مستقبلية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، والسيناتور ليزا موركوفسكي، التي دعت إلى فتح تحقيق من قبل وزارة العدل.

وأشار «الوطني» إلى أنه على الرغم من هذه المخاطر ظلت الأسواق المالية هادئة نسبيا، حيث تعافت الأسهم الأميركية من خسائرها المبكرة لتنهي تداولات الأسبوع الماضي على ارتفاع، ما يشير إلى أن المستثمرين لم يبدأوا بعد في تسعير احتمال وجود تهديد جدي لاستقلالية الاحتياطي الفيدرالي.

ولجهة بيانات التضخم في الولايات المتحدة، ذكر تقرير «الوطني» أن أسعار المستهلكين ارتفعت بنسبة 2,7٪ على أساس سنوي في ديسمبر، لتنهي تداولات عام شهد تقدما محدودا على صعيد كبح جماح التضخم، مع استمرار ضغوط تكاليف المعيشة.

واستقر معدل التضخم الكلي دون تغيير يذكر مقارنة بشهر نوفمبر، في حين تسارع المعدل الشهري لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 0,3٪، مدفوعا باستمرار ارتفاع تكاليف السكن، إلى جانب زيادة أسعار الغذاء (+0,7٪ على أساس شهري)، وأسعار الطاقة (+0,3٪).

أما التضخم الأساسي فقد ارتفع بنسبة 0,2٪ على أساس شهري، لترتفع بذلك وتيرته السنوية إلى 2,7٪، ما يتسق إلى حد كبير مع التوقعات. وعلى الرغم من بقاء معدلات التضخم أعلى من مستويات ما قبل الجائحة بنهاية العام 2025، إلا أن المؤشرين الكلي والأساسي سجلا تراجعا مقارنة بمستوياتهما في وقت سابق من العام، ما يعكس تحسنا نسبيا مقارنة بقراءات يناير التي كانت الأعلى.

وفي المملكة المتحدة، أشار التقرير إلى تراجع الجنيه الإسترليني أمام العملات الرئيسية، على الرغم من صدور بيانات أقوى من المتوقع للناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة لشهر نوفمبر، وذلك مع تحول تركيز الأسواق نحو توقعات إبقاء الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه المقبل.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بنسبة 0,3٪ على أساس شهري، متجاوزا التوقعات بوصول معدل النمو إلى 0,1٪، في إشارة واضحة إلى التعافي بعد الانكماش الذي سجله على أساس شهري في سبتمبر وأكتوبر، عقب أدائه المستقر في أغسطس. وفي ضوء هذه البيانات الإيجابية، تقوم الأسواق حاليا بتسعير خفض سعر الفائدة بنحو 45 نقطة أساس فقط حتى نهاية العام.

وفي أسواق الذهب والفضة، ذكر تقرير بنك الكويت الوطني أن الذهب سجل ارتفاعا قويا خلال الأسبوع الماضي، ليصل إلى مستوى قياسي جديد عند 4,642,72 دولارا، في حين قفزت الفضة بالتوازي، مدفوعة بتصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي، ما عزز الطلب على أصول الملاذ الآمن.

كما ارتفع حذر المستثمرين مع تجدد المخاوف بشأن استقلالية الاحتياطي الفيدرالي، عقب إعلان عدد من قادة البنوك المركزية العالمية دعمهم العلني لرئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، وذلك في أعقاب تهديدات بتوجيه اتهامات جنائية له من قبل إدارة ترامب. كما صعدت أسعار العقود الفورية للفضة إلى مستويات غير مسبوقة، لتسجل مستوى ذروة عند 93,57 دولارا خلال الأسبوع.

الذهب يتماسك بنهاية الأسبوع الماضي عند 4595 دولاراً

كونا: تماسكت أسعار الذهب نهاية تداولات الأسبوع الماضي عقب تراجع ملحوظ إثر عمليات جني الأرباح ووسط انحسار نسبي للتوترات الجيوسياسية مغلقة عند 4595 دولارا للأونصة بالتزامن مع توقعات باستمرار السياسة النقدية التقييدية في الولايات المتحدة فترة أطول.

وقال تقرير صادر عن شركة دار السبائك الكويتية أمس إنه على الرغم من هذا التراجع اليومي، فإن الذهب أنهى الأسبوع على مكاسب واضحة مدعوما بالارتفاعات القوية التي سجلها في النصف الأول من الأسبوع بعد بلوغه مستويات قياسية جديدة.

وأضاف التقرير أن العقود الآجلة للذهب تسليم فبراير انخفضت 0,61٪، فيما بلغت المكاسب الأسبوعية نحو 2,4٪، وجاء هذا الأداء عقب موجة صعود دفعت الأسعار إلى مستويات تاريخية ما شجع المستثمرين على تأمين الأرباح خصوصا مع تراجع المخاوف الجيوسياسية التي كانت دعمت الطلب على الذهب في وقت سابق.

وأوضح أن الذهب تلقى دعما قويا خلال الأسبوع مع تصاعد المخاطر الجيوسياسية وتصريحات أميركية ألمحت إلى إمكانية توجيه عمل عسكري ضد إيران قبل تراجع حدة هذه المخاوف لاحقا مع إشارات من الإدارة الأميركية تفيد بإمكانية تأجيل أي تحرك عسكري ما أدى إلى تقلص علاوة المخاطر وانخفاض الطلب على الأصول الآمنة في الجلسات الأخيرة.

وفي السياق، أفاد التقرير بأن البيانات الاقتصادية الأميركية القوية أسهمت في الضغط على أسعار الذهب في وقت أظهرت أرقام الإنتاج الصناعي نموا فاق التوقعات، كما واصل سوق العمل الأميركي إظهار متانة ملحوظة مع انخفاض طلبات إعانة البطالة واستقرار معدل البطالة دون تقديرات الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي.

وذكر تقرير «دار السبائك» أن هذه المعطيات عززت الدولار الأميركي ورفعت عوائد سندات الخزانة ما قلل من جاذبية الذهب باعتباره أصلا لا يدر عائدا. من الناحية الفنية، أشار التقرير إلى أن الذهب استقر دون مستوى 4600 دولار للأونصة بعد أن سجل أدنى مستوى له يوم الجمعة قرب 4537 دولارا قبل أن يتمكن من الارتداد فوق مستوى الدعم عند 4550 دولارا.

محليا، بين التقرير أن الأداء العالمي للمعادن النفيسة انعكس على السوق الكويتية إذ سجل سعر غرام الذهب عيار 24 نحو 45,420 دينارا (نحو 150 دولارا)، فيما بلغ سعر غرام الذهب عيار 22 قرابة 41,630 دينارا (نحو 137,3 دولارا)، فيما استقرت أسعار الفضة عند مستوى يقارب 965 دينارا للكيلوغرام (نحو 3,1 آلاف دولار) مدعومة باستمرار الزخم العالمي في أسواق المعادن.

شركة سيتي جروب
City Group Co.

إعلان تذكيرى
لحضور إجتماع الجمعية العامة غير العادية

يسر مجلس الإدارة أن يذكر المساهمين الكرام بأن إجتماع الجمعية العامة غير العادية سينعقد يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/٠١/٢٧ الساعة العاشرة صباحاً بمقر الشركة بالصليبية الصناعية (٢) قطعة (١) قسيمة (٨٠٠١٠٠).
يرجى من المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم الراغبين فى الحضور مراجعة مقر الشركة بمنطقة الصليبية الصناعية (٢) قطعة (١) قسيمة (٨٠٠١٠٠) لإستلام بطاقات وتفاويض الحضور وجدول أعمال الجمعية العامة غير العادية، فى مواعيد العمل من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الثالثة ظهراً، وسوف يتم الاطلاع على البطاقة المدنية الأصلية للمساهم أو الوكلاء بموجب التوكيلات الرسمية (فى حال توكيل شخص اخر) على أن يكون التوكيل متضمنا الحق فى استلام بطاقات الحضور او الحق فى حضور الجمعية نيابة عن المساهم.

مجلس الإدارة